عبدالمحسن سلامة علاء ثا

ساحة ديمقراطية فى مؤتمر المناخ

6 نوفمبر 2022

د.حمدى هاشم

ظهر مع مؤتمر المناخ (26) الماضي آلاف المتظاهرين من نشطاء البيئة، الذين حضروا في ظروف الطقس الشديدة الصعوبة إلى محيط مركز المؤتمر بمدينة جلاسجو، وحشود غيرها ببعض مدن العالم، لمطالبة الدول الكبرى المعنية بوضع خطة لمواجهة التغير المناخي وحماية الدول الفقيرة المتضررة. وقد خالف الشباب قادة العالم، في عدم كفاية القول دون الفعل بالالتزام المالي (الأخلاقي) من الدول الصناعية العظمى (صاحبة الأثر في التغير المناخي) تجاه الدول النامية المتأثرة والمتعثرة من الناحية الاقتصادية، مع دور ملزم للدول الغنية في حماية المناخ وتخفيض درجة حرارة الأرض. وبذلك تكون حرية التظاهر سنة مؤكدة للضغط السياسي (الأخضر) من جماعات البيئة بمختلف الأحزاب في العالم على هؤلاء المفاوضين من الدول المشاركة خاصة في أثناء برنامج المؤتمر المعلن، وذلك لأجل حصيلة واقعية من السياسات البيئية.

وحرصت الحكومة المصرية، على مناصرة الأمم المتحدة في العمل بطقوس نشطاء البيئة من مختلف التيارات السياسية، وذلك خلال مؤتمر المناخ (27) المنتظر انطلاقه اليوم بشرم الشيخ، إذ أجازت وزارة الخارجية مظاهرات قمة المناخ المتلازمة معها أينما عقدت، للتعبير عن الرأي في قضايا المناخ، من

المؤتمر الشعبى وخارج المؤتمر الرسمي وداخل مركز المؤتمرات. ولكن الأمر لا يخلو من مخاوف قد تتسبب في إعاقة الأعمال المنتظرة من هذه القمة السياسية المناخية.

تتبنى مؤتمرات تغير المناخ تقاليد خروج حشود تشارك برأيها (عن بعد) بالمدن الأكثر تفاعلاً مع مظاهر التغيرات المناخية (حول العالم).

وتم بإشراف الأمم المتحدة اختيار مدينة شرم الشيخ المحمية بظروفها الجغرافية، وشهرتها في سياحة المؤتمرات، والترتيبات الأمنية واللوجيستية من قبل الجهات المصرية المعنية، والساحة المطلوبة للديمقراطية خارج مركز المؤتمرات لإقامة شعائر المظاهرات فيها، التي شهدتها مدن الاستضافة لمؤتمرات المناخ السابقة، وبها فجوة بين الرفض الشعبوي لسياسات بعينها، وما تقره الدول المشاركة (بالاتفاق الجمعي) في المؤتمر، وقد فشلت كثير من تلك القمم، برأي نشطاء البيئة والمراقبين الدوليين وعلماء المناخ (المستقلين)، وقليل من خبراء البيئة العاملين بالهيئة الحكومية للتغير المناخي.

أوجد هذا المؤتمر الفرصة لتأسيس عدد من المنصات المحلية بالمحافظات المصرية، المنوطة بالأنشطة البيئية والمناخية، وطرح مشروعات حماية المناخ في البيئة المحلية طلباً للتمويل المالي المنتظر، والتشابك بين الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، برعاية وزارتي البيئة والتضامن الاجتماعي وغيرهما، ومتابعة عملية وفنية مستمرة من رائد المناخ للرئاسة المصرية للمؤتمر (د.محمود محيي الدين). وبذلك تكون هذه المناسبة الدولية حضانة لديمقراطية العمل المناخي الطوعي على المستوى المحلي، وتخريج نشطاء البيئة في مختلف التخصصات المهنية والعلمية لمتابعة مخرجات المؤتمر كوب

(27) حتى انعقاده (رقم 28) بمدينة دبي (2023). ولا ننسى فاعليات لجان المجلس الأعلى للثقافة والجمعيات الأهلية في التوعية بالتغيرات المناخية (منذ نوفمبر 2021)، ويبقى المشروع الثقافي لترسيخ الأخلاقيات البيئية والوعي البيئي والمناخي، باستهداف فئات الأطفال والشباب والعاملين بالجهاز الإداري للدولة، من أجل إعداد الركيزة البشرية القادرة على التنمية المستديمة، في بيئة نظيفة وخالية من التلوث، بحسب الدستور المصري، والعقد الاجتماعي البيئي الأخضر بالتوسع في استخدام طاقة الهيدروجين النظيفة.